

## مقدمة

تعتبر بنية الرقابة الداخلية خط دفاع رئيسي للوقاية من الوقوع في المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت مثل الخطأ والغش والاحتيال وعدم المحافظة على الأصول والاستعمال غير المشروع لها، وهي أداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات وحماية الأصول والأموال في المنشأة من كل عبث فيها، وتتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية، وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدما، هذه البنية التي يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تصميمها، وتنفيذها وتقييمها وتطويرها، وعلى السهر على فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ونظرا للتطورات الكبيرة في استخدام الحاسوب ونظم المعالجة الآلية للبيانات والتوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنجاز مختلف الأعمال في المنشأة بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها، وللإستفادة من الميزات التي تمنحها نظم المعالجة الآلية من دقة وسرعة واتساق وثبات في المعالجة لإنتاج معلومات حديثة ودقيقة وموثوقة، تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، لتتمكن المنشآت على المحافظة على استمراريتها وقدرتها التنافسية والحفاظ على ميزاتهما في السوق.

وبالرغم من الميزات التي منحها نظم المعالجة الآلية للبيانات من سرعة ودقة واتساق في المعالجة وقدرة عالية على حفظ البيانات والاسترجاع عند الحاجة، إلا أن هذه البيئة الآلية تحمل في طياتها الكثير من المخاطر المختلفة والمتعلقة بمخاطر الغش التكنولوجي، المخاطر المتعلقة بالبرامج، المخاطر المتعلقة بالأجهزة، المخاطر المتعلقة بالتخزين، والمخاطر المتعلقة بنقل البيانات، الأمر الذي يتطلب من الإدارة عدم تجاهلها وأخذها في الحسبان عند تصميم نظام رقابة داخلية في ظل بيئة المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية للحيلولة دون وقوع هذه المخاطر، والاستفادة من الميزات التي تمنحها نظم المعالجة الآلية للبيانات لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية بفعالية.

مما سبق ونظرا لهذه الأهمية فإن إشكالية الموضوع تكمن في السؤال الجوهرية:

## ما هو أثر استخدام نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تأثر نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في قدرة المنشأة في حماية أصولها واستغلالها بالكفاءة والفعالية المطلوبة؟
- هل تأثر نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في قدرة المنشأة على تقديم قوائم مالية تعكس مركزها المالي وخالية من الأخطاء الجوهرية؟
- هل تأثر نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في قدرة المنشأة على التأكد من تنفيذ الخطط وفق السياسات الإدارية المسطرة؟

و لدراسة الإشكالية وتحقيق أهداف البحث اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- تضمن نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية استعمال أصول المنشأة بكفاءة وفعالية وحمايتها.
- تعمل المعالجة الآلية للبيانات على ضبط الدقة والثقة في البيانات المحاسبية.
- تمنح المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية فرصة للمنشأة للتأكد من درجة الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقا.

### أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى الاعتبارات الآتية:

اعتبارات ذاتية: ترتبط هذه الاعتبارات بشخص الباحث وهي فيما يلي:

- لكوني عاملا بشركة اتصالات الجزائر كمدقق مالي وتجاري، وحاجتي لإثراء مستوى المعرفة العلمية والقدرات الفنية، المعينة على أداء المهام بالطرق المنهجية السليمة، ورفع درجة كفاءة وفعالية الأداء.
- اهتمامي الشخصي بنظام المعالجة الآلية الذي تمتلكه الشركة ورغبتني في التعمق فيه وقياس أثره على مهنة المحاسبة والتدقيق.
- الرغبة في التحكم والتمييز بين المصطلحات المتشابهة والتي تخص نظام الرقابة الداخلية، بيئة نظم المعالجة الآلية ونظم المعلومات المحاسبية.

- الرغبة في التخصص في مجال مراجعة نظم المعلومات المحاسبية ونظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

اعتبارات موضوعية: إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى:

- أن الاهتمام المتزايد بنظام الرقابة الداخلية من قبل المهنيين والباحثين لإيجاد أفضل الطرق والسبل لتطبيق نظام رقابة داخلية فعال في ظل تكنولوجيا المعلومات والمعالجة الآلية للبيانات المحاسبية أدت بالباحث إلى التطرق لهذا الموضوع من أجل تحديد الأبعاد النظرية والتطبيقية لنظام الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية.
- أن البحث يتناول أحد الموضوعات الحديثة والمهمة التي ما زال مجال البحث فيها قليلاً أو نادراً نظراً لحدثة هذا الموضوع وإمكانية تناوله من وجهة النظر المحاسبية.

#### أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية هذه الدراسة إلى حاجة المنشآت الملحة لتصميم نظام رقابة داخلية في ظل بيئة المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية تساعد إدارة المنشأة على حماية أصولها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدماً، وهذا لتحقيق الأهداف العامة والحيلولة دون وقوع المخاطر التي تعيق ذلك، والمحافظة على نمو المنشأة وتطورها واستمراريتها.
- حاجة المحاسب لفقه البيئة التكنولوجية ونظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية للتمكن من أداء المهام الملقاة على عاتقه بالكفاءة والفعالية المطلوبة، لتوصيل معلومات ذات جودة، للجهات المختلفة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- وأيضاً حاجة مراجعي الحسابات للتكيف مع بيئة المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، للتخطيط لعملية المراجعة، ولجمع أدلة الإثبات الإلكترونية التي يعتمد عليها للتأكد من صحة العمليات والقيم الواردة بالقوائم المالية لكي يتمكن من إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية.

#### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح ومعرفة الإطار العلمي والعملية لنظام الرقابة داخلية بصفة عامة.
- معرفة الأسس النظرية لنظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية والمخاطر المحيطة بهذه البيئة.
- التعرف على الإجراءات الرقابية في ظل المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية.
- تقييم أثر استخدام المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام رقابة داخلية.
- تقييم أثر استخدام المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على نظام الرقابة داخلية في الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر.

### الدراسات السابقة:

دراسة ردايدة مراد: بعنوان " أثر المعالجة الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية " رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، 1999.

هدفت هذه الدراسة، إلى تتبع أثر المعالجة الآلية في أنظمة المعلومات المحاسبية، من خلال أثر ذلك على مدخلات نظم المعلومات المحاسبية والإجراءات المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية، ومخرجاتها بالإضافة إلى التعرف على الأسس والضوابط التي تحكم المعالجة السليمة للبيانات.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية تتأثر إلى حد كبير جدا بالمعالجة الآلية التي تستخدمها دائرة الجمارك، وأن أسلوب المعالجة يتفق مع متطلبات معايير التدقيق الدولية، وتحليل النظم في بيئة المعالجة الآلية.

دراسة سنان ندى نوري: بعنوان "أثر إدخال الحاسب على معايير المراجعة مع التطبيق العلمي في شركة شل"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 1994.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض معايير التدقيق المقبولة عموماً من وجهة نظر مجمع المحاسبة الأمريكي، وإلى عرض البيئة الجديدة التي فرضها إدخال الحاسوب والتي أثرت على مقومات الرقابة الداخلية وأهدافها وإجراءاتها.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن الحاسوب زاد من دقة وسرعة تنفيذ العمليات المحاسبية وتدقيقها، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التقيد بالقواعد الأساسية والتعليمات المرافقة لأي تطبيق محاسبي، كما بينت الدراسة الآثار التي تمخضت عن استخدام الحاسوب في تنفيذ العمليات المحاسبية ومدى مطابقتها لأعمال تدقيق الحسابات من منظور معايير التدقيق الدولية.

دراسة **جاموس ياسر**: بعنوان "مراجعة النظم المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب، 1991.

بينت هذه الدراسة دور المحاسبة كنظام معلومات، ثم شرحت نظم المعلومات المحاسبية التي تعتمد على الحاسوب، كما تطرقت إلى إجراءات الرقابة على هذه النظم وإجراءات تدقيقها، وهدفت إلى بيان ضرورة تقييم نظم المعلومات التي تستخدمها المنشأة وضرورة قيام المدقق بالكشف عن نقاط الضعف التي يواجهها في هذه النظم.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة، بيان أهمية عملية التشغيل الآلي للبيانات، ضرورة إجراء المراجعة الدورية للنظم العاملة، أهمية التأكد من حسن استخدام النظم الآلية، والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر جزءاً من هذه النظم.

دراسة **ظاهر القشي**: بعنوان "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003. هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، وكذا تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، واقتراح بعض التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية.

وكان من أهم النتائج أن التجارة الإلكترونية كتنقية متطورة أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، وأن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفقد آلية التوثيق في أغلب مراحلها، وأن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لأغلب عملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق وهما آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية، وكذا آلية تخصيص الضرائب على المبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية، و توصلت أيضا أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبته لمشاكل التجارة الإلكترونية، وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية، لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن النظرية المحاسبية وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف المتولد عبر عمليات التجارة الإلكترونية، وكذلك توصلت إلى نتيجة أخرى مفادها بأنه يمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل

عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص إن تمكنا من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

### المنهجية المستخدمة في الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، لهذا يكون المنهج وصفي تحليلي في بعض الأجزاء المرتبطة بالمدخل العلمي لنظام لرقابة الداخلية بصفة عامة ونظم المعالجة الآلية للبيانات، ويتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية، كذلك الاستعانة بالمنهج الاستقرائي الاستنباطي، معتمدين على الملاحظة الشخصية والاستعانة ببيانات وسجلات ووثائق الشركة، قصد فهم وتفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرتين: نظام الرقابة الداخلية والمعالجة الآلية للبيانات المحاسبية. ويتم اختبار العلاقة بالاستعانة بتقنية دراسة حالة (الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر) - ومن بين أدوات البحث المستعملة كذلك المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة إضافة إلى المجالات والنشرات الإلكترونية والأقراص المضغوطة، وكذا الاعتماد على الإنترنت كأداة بحث هي الأخرى.

### محتوى البحث

انطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

خصص **الفصل الأول** للإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية بصفة عامة حيث نتناول فيه التطور في مفهوم نظام الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعدت على تطورها، وكذلك أهدافها وخصائصها ومكوناتها وأساليب وطرق تقييمها.

أما **الفصل الثاني** فنتطرق فيه إلى الأسس النظرية لنظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية بصفة عامة وكذلك المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في بيئة المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية، والعلاقة بين المتغيرتين وقدرة نظم المعالجة الآلية في التأثير على فعالية نظام الرقابة الداخلية. وفيما يخص **الفصل الثالث** ويهدف تثمين البحث قمنا بإجراء الدراسة التطبيقية على الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر لاختبار صحة الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها والإجابة على الإشكالية المطروحة.